الأمم المتحدة

A/CONF.212/6/Add.5

Distr.: General
1 December 2008
Arabic
Original: English

مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري

الدوحة، قطر
٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر – ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨

البند ٩ (د) من جدول الأعمال
اجتماعات مائدة مستديرة لأصحاب المصلحة المتعددين في إطار الموضوع العام: "التطلع إلى المستقبل: المزيد من الأعمال التعاونية في مجال تمويل التنمية"، تركز على المجالات المواضيعية الرئيسية الستة التالية

اجتماع المائدة المستديرة ٤

تعزيز التعاون المالي والتقني الدولي من أجل التنمية

موجز المناقشة

١ – تشاطَر رئاسة اجتماع المائدة المستديرة ٤ لوران غباغبو، رئيس جمهورية كوت ديفوار، ولازلو فاركوني، وزير الدولة بوزارة خارجية هنغاريا. وأدار الاجتماع أولاف كيورفن، الأمين العام المساعد ومدير مكتب السياسات الإنمائية، في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقُدّمت بيانات من المحاورين التالية أسماؤهم: بدر الدفع، الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)؛ وأحمد محمد علي المدني، رئيس البنك الإسلامي للتنمية؛ وإيكارد دويتشر، رئيس لجنة المساعدة الإنمائية، لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وغارجي غوش، موظفة برامج أقدم لشؤون التمويل الإنمائي والسياسات الإنمائية، في مؤسسة بيل وميليندا غيتس؛ وجان بينغ، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي؛ وسام وورثينغتون، الرئيس والمسؤول التنفيذي الأول في المجلس الأمريكي للعمل الدولي الطوعي (إنترأكشن).

٢ – وشدد السيد كيورفن في ملاحظاته الافتتاحية على أهمية الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية وإجراء التغييرات لجعل المعونة أكثر فعالية. وتشمل هذه التعديلات

2301009 0312008 08-62770 (A)

زيادة الأخذ بعدم تقييد المعونة بشروط وتحسين التنسيق والتناغم في التعاون الثلاثي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب وتعزيز هذين النوعين من التعاون. وأوضح أنه يجب إجراء المناقشات بشأن هذه التدابير في سياق التفاوض بشأن مشروع وثيقة الدوحة الختامية التي ستمهّد الساحة لما سيُضطلع به من عمل في السنوات القادمة. كما تزداد أهمية التعاون الإنمائي في ظل أزمات الغذاء والطاقة والتمويل الدولية. ويقتضي الأمر الآن القيام باستثمارات عامة معاكسة للدورة الاقتصادية في البلدان النامية، ويجب المساعدة على ذلك بزيادة حجم المساعدة الإنمائية الرسمية.

٣ - واستعرض السيد الدفع اتجاهات المساعدة الإنمائية الرسمية وأنماطها في منطقة غربي آسيا، حيث تمثل المساعدة الإنمائية الرسمية أمرا ذا أهمية خاصة بالنسبة لمشاريع الهياكل الأساسية. وأشار إلى أن الزيادات الأخيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية في المنطقة تعزى، بشكل رئيسي، إلى تخفيف الديون والمساعدة في حالات الكوارث الطبيعية. وتقوم الدول العربية - وبشكل رئيسي دول مجلس التعاون الخليجي المصدرة للنفط - بتقديم المساعدات الرسمية بسخاء لعدد كبير من البلدان النامية. فقد بلغت المساعدة الإنمائية الرسمية في منطقة الإسكوا ٢٥,٥ في المائة من الاستثمار الأجنبي المباشر و ٤٧ في المائة من التحويلات الواردة. ويمثّل نصيب أفريقيا من أموال الصناديق الإنمائية العربية ١٥ في المائة، ونصيب آسيا ٢٧ في المائة، ونصيب الدول العربية ٦٥ في المائة، ويُرتكز في ذلك على أساس من التضامن والتعاون. ويحتل البنك الإسلامي للتنمية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي صدارة المؤسسات المقدّمة للتمويل. وتُوجّه المساعدة في المقام الأول إلى قطاع الخدمات - النقل والاتصالات، والتعليم، والصحة والإسكان، والطاقة. وتقدم المساعدة التقنية في جميع المجالات، وتدعم الصناديق الإنمائية العربية مبادرة ''المعونة من أجل التجارة'' لزيادة القدرة التنافسية والتوسّع في البحث والتطوير. وتقدّم المملكة العربية السعودية نحو ثلثي مجموع المعونات المقدّمة من الدول العربية، تليها الكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر. ومع أن هذه البلدان لا تزال نامية، فإن الأموال التي تُنفقها المنطقة على المعونات تمثل ٠,٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي، وهي نسبة تفوق تلك التي تخصّصها بلدان لجنة المساعدة الإنمائية. وتقدّم هذه المعونات غير المشروطة، بشكل رئيسي، في صورة منح وقروض طويلة الأجل بشروط ميسّرة جدا. وفي السنوات الأخيرة، كان السبب وراء الزيادة الكبيرة في المعونات المقدّمة هو المساعدة في إعادة إعمار العراق والسودان وفلسطين.

٤ - وأشار السيد المدني إلى أن عضوية البنك الإسلامي للتنمية تتألّف بالكامل من بلدان نامية، وأن البلدان الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث ما زال الفقر الحاد يمثل مشكلة خطيرة، تمثّل نسبة ٤٠ في المائة من عضوية البنك. وشدّد على أن الأزمات الحالية

سوف تستمر في التأثير سلبا على الفقراء. وناقش ما اكتسبه البنك من دروس مستفادة وممارسات فضلى في مجال المساعدة الرسمية. وقال إن تحسين التنسيق وتطبيق الآليات المبتكرة في زيادة حجم المعونات من خلال صندوق التضامن الإسلامي للتنمية قد أدى إلى حدوث زيادة كبيرة في المعونات المقدّمة إلى أشد البلدان فقرا لتسهيل تحقيقها الأهداف الإنمائية للألفية. كما أن المساعدة التقنية تعد على نحو يجعلها تؤدي إلى تحسين القدرات الاستيعابية لدى البلدان المتلقية وإكسابها القدرة على الاعتماد على الذات. وقد أدّت الشراكة مع المؤسسات غير الرسمية في المجالات الاستراتيجية إلى توافر الفرص للحصول على الرعاية الصحية والتمويل البالغ الصغر بتكلفة معقولة. واختتم السيد المدني حديثه بطرح الأفكار التالية عن كيفية جعل المعونة أكثر فعالية: (أ) ضرورة التشجيع على القيام بمزيد من المبادرات لتبادل المعارف والابتكار من خلال التعاون الإنمائي، (ب) الحاجة إلى مساعدة البلدان المتلقية على الترقّي إلى مصاف البلدان المستغنية عن المعونة، (ج) ضرورة إدراك أن مساعدة الفقراء أمر فيه مكسب للمتلقّي والمانح على السواء.

٥ - وأشار السيد دويتشر إلى أن الإخفاق في تحقيق الأهداف التي حدّدها مانحو لجنة المساعدة الإنمائية سيكون له تأثير شديد على الفقراء، ولا سيما في أعقاب الأزمتين الغذائية والمالية. وشدد أيضا على أنه لا ينبغي للأزمة الاقتصادية والمالية أن تؤثر على الميزانية التي يرصدها للمساعدة الإنمائية الرسمية مانحو لجنة المساعدة الإنمائية. وأشار إلى ما اتُّفق عليه في منتدى أكرا الرفيع المستوى بشأن فعالية المعونة، الذي يمثل استعراض منتصف المدة لتنفيذ إعلان باريس بشأن فعالية المعونة، والذي عُقد في أكرا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، فشدّد على ضرورة بذل مزيد من الجهود لتعزيز تملّك البلدان زمام الأمور أثناء التعاون الإنمائي؛ وبناء شراكة من أجل التنمية تكون أكثر فعالية وشمولا؛ وزيادة الإنتاجية ومدى التيسير في منح المعونات؛ وتحسين إدارة المعونة من جانب المتلقّين. وقال إنه تبين من تقييم أجري مؤخرا أنه رغم حدوث شيء من التحسن في هذه المجالات، فإن التقدم يتم بوتيرة بطيئة. وأضاف أن هناك ضرورة لمواصلة الإصلاح والإسراع بالعمل للوفاء بالتزام إعلان باريس في غضون الفترة الزمنية المحدّدة. وفي الوقت الحالي، تمثّل المعونات غير المقيّدة نسبة ٧٥ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية المقدّمة إلى أقل البلدان نموا من مانحي لجنة المساعدة الإنمائية. ويتعين زيادة هذا المبلغ بقدر أكبر بحيث يمكن للموردين المحليين والإقليميين أن يستفيدوا من عمليات الشراء. وفيما يتعلق بالتعاون التقني، أكد المتحدث على وجوب أن تمسك البلدان دفته وأن تكون مسؤولة عنه، وعلى ضرورة قيام المانحين بتيسير التنسيق فيما بينهم تجنّبا لتفتت الجهود. وأكد أن النقطة الجوهرية هي ضرورة التحرك لتنفيذ ما تم التعهّد به من التزامات بمعالجة المشاكل بحيث يؤدي كل شريك الدور المنوط به.

٦ - وناقشت السيدة غوش أنشطة مؤسسة بيل وميليندا غيتس التي تركّز على العمل على مساعدة الناس كافة لكي يعيشوا حياتهم أصحاء ومنتجين. وقالت إن هناك برنامجين يستهدفان البلدان النامية: أحدهما برنامج التنمية العالمي الذي يهدف إلى زيادة الفرص المتاحة للسكان في البلدان النامية لكي يتغلبوا على الجوع والفقر، والآخر هو برنامج الصحة العالمي الذي يعمل على كفالة إحراز التقدم في مجال الرعاية الصحية وضمان نصيب من الاستفادة من هذا التقدّم لمن هم في أشد الحاجة إليه. وشدّدت على ضرورة توافر الإرادة السياسية لتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية ووجود إطار لهذه المساعدة يكون منصبّا على تحقيق النتائج. وأوضحت أن الأمر يتطلّب توافر بيانات وآليات تقييم أفضل لكي يتم تقرير السياسات على نحو أفضل. وأشارت أيضا إلى الحاجة إلى آلية تمويل جديدة تكون مكمّلة للمساعدة الإنمائية الرسمية القائمة.

٧ - وأشار السيد بينغ إلى الأزمة الاقتصادية والمالية الراهنة التي أدّت إلى انخفاض الطلب وحجم التصدير وأسعار السلع الأساسية ممّا أثّر سلبا على الاقتصاد الأفريقي. وقال إنه استنادا إلى الخبرة السابقة، عادة ما تنخفض المساعدة الإنمائية الرسمية المقدّمة من البلدان المتقدمة النمو بعد الأزمات. وشدّد على أن هناك ضرورة، في هذه البيئة، لأن تقوم البلدان المتقدمة النموّ بتخفيض الإعانات الزراعية وأن تزيد من فرص وصول البلدان النامية إلى الأسواق. واختتم بيانه بالدعوة إلى زيادة المعونة المقدّمة إلى أفريقيا من البلدان الإسلامية.

٨ - وناقش السيد وورثينغتون ما حدث من تغيّر في هيكل المعونة، وبخاصة فيما يتصّل بمجتمع المنظمات غير الحكومية. وأشار إلى أنه مع النمو السريع في تمويل التعاون الإنمائي من الأموال الخاصة، هناك حاجة إلى الاعتراف بهذا النوع من التمويل؛ فقد أُنفق ما مقداره ٥٤ مليار دولار من الأموال الخاصة على التعاون الإنمائي عن طريق المنظمات غير الحكومية في عام ٢٠٠٦. ومن عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٦، زادت الأموال الخاصة المقدّمة إلى البرامج الإنمائية من الأفراد والمؤسسات والشركات عن طريق المنظمات غير الحكومية إلى ثلاثة أضعاف. وتعمل المنظمات غير الحكومية مع الحكومات وتقيم الشراكات مع المنظمات الأهلية والأمم المتحدة وقطاع الأعمال والمؤسسات. وتولّد المنظمات غير الحكومية قيمة مضافة على الصعيد المحلي، فهي تساعد في بناء القدرات المحلية وتعزيز قدرات الحكومات. وشدّد على أن برامج المنظمات غير الحكومية تقوم في تصميمها وتنفيذها على المشاركة. وتنشأ البرامج الطويلة الأجل (١٠-١٥ سنة)، في إطار الشراكة مع الحكومات لضمان استمرار تدفق المعونات. وقد أطلقت المنظمات غير الحكومية عملية لكفالة فعالية استخدام المعونات تستند إلى مبادئ إعلان باريس، وذلك للنظر في وضع منهاج للمعايير والقواعد. وذكر أن منظمته سوف تمارس الضغط على الإدارة الأمريكية الجديدة لكي تضاعف

التزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية ولكي تبحث بشكل جدي عن آليات مبتكرة للتمويل، بما في ذلك فرض الضرائب على معاملات تحويل العملات.

٩ - وبعد انتهاء المحاورين من تقديم بياناتهم، جرت مناقشة سياساتية بين المشاركين، بمن فيهم ممثلو الحكومات والأطراف المعنية المؤسسية وغير المؤسسية. وقد عُرضت في البيانات والمناقشات النقاط التالية:

- ينبغي لمصادر التمويل المبتكرة أن تكون مصادر إضافية ومكملة للمساعدة الإنمائية الرسمية، وينبغي للمبادرات الجديدة أن تشمل الجميع وأن تقوم على المشاركة. ويحظى بالترحيب في هذا الصدد تنفيذ المبادرات الجديدة من قبيل مبادرة فرض الضرائب على معاملات تحويل العملات. وينبغي حثّ الحكومات على القيام بدور إرشادي في الفريق العامل المعني برسوم التكافل وعلى المشاركة فيه.
- ينبغي مراعاة الشفافية والمساءلة في تقديم المعونة عن طريق المنظمات غير الحكومية.
- هناك برامج معونة محدّدة قد لا تكون متّسقة مع الاحتياجات الإنمائية للبلدان المتلقية.
- ما هي الظروف المساعدة على تحقّق التواؤم بين رغبات الجمهور بخصوص المساعدة الإنمائية الرسمية والمخصّصات التي ترصدها البلدان المتقدمة النموّ فعليا للمعونات؟
- ينبغي أن تمثّل المعونة المتعلّقة بتغيّر المناخ إضافة إلى الالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية.
- ذكر ممثل الولايات المتحدة أن بلده سيفي بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك مضاعفة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدّمة إلى أفريقيا. وينبغي أن يكون الهدف من المساعدة الإنمائية الرسمية في المقام الأول زيادة الاستفادة من الموارد الأخرى كالتدفقات الخاصة والتجارة. ولذلك يجب الانتهاء من جولة الدوحة. ويسعى حساب تحدّي الألفية إلى توفير المعونات غير المشروطة بناء على طلب البلدان التي تتوافر فيها الحوكمة الرشيدة والسياسات الاقتصادية والاجتماعية السليمة.